

## محاولات التجديد في الدولة العربية: الإنسان العربي يختار الثورة

### Attempts of Renewal in the Arab State: The Arab Man Chooses Revolution

ط. د. سماح بلعيد\*

المدرسة العليا للأساتذة بشار، belaidssamah23@gmail.com

|               |             |              |             |
|---------------|-------------|--------------|-------------|
| تاريخ الإرسال | 2021/07/20م | تاريخ القبول | 2021/08/29م |
|---------------|-------------|--------------|-------------|

ملخص

في ظل واقع التفكك والتشرد الذي يواجه المنطقة العربية في الآونة الأخيرة، يطل كل إنسان عربي من داخل بيته رافضا لواقع ومنددا بنظام حكم يأخذ بتطلعات هذه الجماهير العربية المنتفضة والثائرة باستمرار. فقد دلنا التاريخ العربي، حالة الرسوب المؤكد لعدد سياسات الحكم في الأنظمة العربية، والتي كانت تسري تحت مراس انتخابي لم يحترم بشكل كامل مقاييس الحكم الراشد ولا آلياته التنظيمية والقانونية وحتى الحقوقية والإنسانية، الأمر الذي أوجد حقيقة الإنسان العربي يختار الثورة.. ليتقرر الهدف النهائي من هذه الدراسة تقييم أنظمة الحكم العربي ماذا غيرت وماذا لم تغير في حياة الإنسان العربي الذي مني كثيرا وأحبط كثيرا مع بيان الرؤية في فلسفة الجاذبية الثورية، الحكم الراشد ومقوماته، مقارنة نماذج دولية في تطبيق الحكم الراشد..

الكلمات المفتاحية: الحكم الراشد؛ الديمقراطية؛ المراس الانتخابي؛ الثورة، الحراك؛ نظام الحكم

### Abstract

In light of reality of disintegration and fragmentation facing the Arab region in recent times, every Arab person is rejecting his reality and denouncing a regime that takes into account the aspirations of these constantly rising and rebellious Arab masses. Arab history has shown us the state of certain failure of many governance policies in Arab regimes, which were applied under an electoral anchor that did not fully respect the standards of good governance, nor its organizational and legal mechanisms, and even its human rights. The present study aims to evaluate the Arab regimes. What have they changed and what have not changed in the life of the Arab man? who has suffered a lot? Who was greatly frustrated? with an indication of the vision in the philosophy of revolutionary engagement, good governance and its components, an approach to international samples in the application of good governance have been selected.

**Keywords:** good governance; democracy; electoral rule; revolution; movement; regime

\* المؤلف المرسل

## 1. مقدمة

تحاول الباحثة من خلال هذه الدراسة تركيز إشكالية ملحة: الإنسان العربي يختار الثورة حيث تهدف الدراسة إلى البحث في شروط ومتطلبات ترشيد نظام الحكم العربي ومقارنته ببعض النماذج العليا، تعزيز الممارسة الديمقراطية العربية بشروط الحكامة من خلال القائمين عليها وإن هذه المسألة لا يمكن أن تنبع الا من الداخل ولكن يمكن مثاقفتها ببعض التجارب الذكية (دول جنوب شرق آسيا مثال)، التي استساعت الحكم الراشد فحققت الوثبة المتوقعة لدى جماهيرها.

ولئن ارتسمت ظاهرياً بعض ملامح الاهتمام العربي فكريا وممارستيا بهذه المسألة ،فقد ظلت شعاراً من شعارات الدولة العربية في حدود قطريتها ومدى ترجمتها وتجسيدها لخطة التنمية السياسية من أجل بدء جديد، فصوت الجماهير مازال متأخراً أمام انحرافات غير وحيمة يصممها بعض الممارسين، الذين يمثلون صمام أمان للفساد السياسي والإداري والمالي المستفحل، ففي عديد المجتمعات العربية (حالة الجزائر ، تونس، المغرب، مصر...) تروج جماعة من النخب غير المؤهلة بالكامل والمنتفعين من القدر الساخن، لسياسات وإصلاحات مفصلة على مقاسات مصالحهم وغاياتهم ويذهب بذلك المواطن والمجتمع المدني في الهاوية، بعد أن يشفر في قوائم لعبة الصندوق القذرة -عربيا - ضمن مواعيد رسمية أو تعاقد انتخابي "صوت لتتال" يستدعي فيها المواطن حيا أو ميتا، فيكرم بصفة مواطن منتخب، ثم التنكر وعدم الاكتراث والمبالاة بكل ما هو موصول بمشكلاته وتطلعاته.

## إشكالية الدراسة

تعاني المنطقة العربية من أقصاها إلى أقصاها، من مشكلة التفاعل المتبادل سلبيا بين العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المترابطة، والذي تظهر تجلياته في هيمنة سياسات غير تمثيلية وغير استيعابية وغير تشاركية، تستقوي بالاقتصاديات الريعية وتدعمها في آن معا. لتحكم في الأخير بالهشاشة الاجتماعية الشاملة في حياة الأفراد والجماعات. إذ لا ينكر أحدا أن المجتمعات العربية في عنق زجاجة الأنظمة الفاسدة، تشكو وتئن تحت وطأة الغيظ وعدم الرضا عن الحياة بالكامل، وبعد أن حققت اختياراتها التاريخي (الربيع العربي) منذ سنة 2008 ضمن ثورات وردية ودموية، كما وصفها النقاد والمفكرين، ها هي اليوم بعد حالة من الضيق والانسداد في الأفق، تبحث عن الأمل في نظام الحكم الراشد. واستحداث كيانات ومؤسسات جديدة، مع آمال وتطلعات جديدة، ولكن الملاحظ أن صخرة الأنظمة العربية لم تتجدد أو تقلع بعد.

إن الإنسان العربي، قد تعطل ردحا من الزمن، بفعل الدوغمائية التي اعتنقتها أنظمة عربية غير متفتحة على ثقافة الحراك والتدوير الوظيفي والتداول على السلطة. والحال اليوم هو إطلاق بدء جديد تعود من خلاله عملية تنظيم الحكم ومسائله في رصيد الجماهير العربية إلى رشدها الكامل، من خلال مراس انتخابي ديمقراطي يتوسم المصادقية المشروطة بالأخلاق، التي قال بها فرنسيس فوكوياما في كتابه الشهير "الثقة": "إن الأخلاق أهم من القوانين وأن الثقة أهم من رأس المال". ترى هل هناك مشروع محقق في التجربة العربية الراهنة بعد مخاض سياسي عسير ساقته انتخابات شكلية غير ذات مصداقية،

عمرت طويلا إلى الحد الذي تحولت معه الدولة العربية إلى آلة عصبية تأكل أبنائها وتحملهم على اللامواطنة واللاوطن ...

### تساؤلات الدراسة

- ما المبررات الداخلية والخارجية التي صيرت حالة الانحراف التاريخي عن الرشاد في الحكم للأنظمة العربية؟
- هل توجد مبررات محددة في اختيار الإنسان العربي طريق الثورة من أجل التغيير؟
- هل توجد نماذج دولية معاصرة في تطبيق الحكم الراشد يمكن مقاربتها في تجاربنا العربية؟

### المعالجة المنهجية

استفادت هذه الدراسة بشكل واضح من المناهج الآتية

- المنهج التاريخي: الذي استخدمته الباحثة في استقصاء وتعقب موضوعة الحكم في نظمنا العربية.
- المنهج الإبتيمولوجي

هو الآلة النقدية التي تهيمن بقوة على هذه الدراسة من خلال مصافحة العدالة مع التاريخ العربي ونقد أنظمة الحكم العربية من الداخل والخارج ماذا قدمت وماذا لم تقدم ماذا غيرت وماذا لم تغير؟ ما الخيارات والرهانات المستقبلية. حيث يتم تدارس كل هذه الإشكاليات برؤية نقدية ابستمية.

### أهداف الدراسة

- تهدف هذه الدراسة إلى بلوغ مجموعة غايات علمية تتمثل في الآتي:
- رصد رؤية معرفية حول مفهوم الحكم الراشد ودور المجتمع المدني في تأسيسه.

- الكشف عن منظومة الفساد في حياة الإنسان العربي
- تقييم درجة الوعي العربي.
- التعرف على مدى استجابة الحكومات لمطالب الجماهير العربية
- الكشف عن الفعالية الاجتماعية والاقتصادية للشعوب العربية في عملية اتخاذ القرار وتقرير مصيرها في الحياة.
- معرفة نوعية الحياة (تكافؤ الفرص والحماية الاجتماعية) التي توفرها الدولة بمختلف قطاعاتها لمواطنيها.
- الآليات التي تعتمد عليها السلطة في تحقيق الشفافية والإفصاح والنزاهة في الفعل السياسي.

## 2. الثورة والحراك: تعريف وتحديد

### 1.2 مفهوم الثورة

ورد مفهوم الثورة في كتاب السياسة للفيلسوف اليوناني أرسطو: "إن أنماط الحكم معرضة للثورة، بما فيها نمطا الحكم الأساسيين وهما الأوليغارشية والديمقراطية وكذلك ما يسميه أرسطو نظام الحكم المتوازن أو الدستوري أو الارستقراطي... واعترف أرسطو أن في الأوليغارشية والديمقراطية عناصر من العدالة ولكن كلا منهما يصبح معرضا لخطر الثورة عندما لا يتلاءم نصيب الحكام أو الشعب من الحكم مع تصوره المسبق عنه" (بشارة، في الثورة والقابلية للثورة، 2012، صفحة 7)

مفهوم الثورة كما ورد في لسان العرب، مشتق من ثار الشيء ثورا وثؤرا وثوراناً وتثور: هاج والثائر الغضبان والمثارة الموثابة. ويقال اهدأ حتى تسكن هذه الثورة وهي الهيج " (بشارة، 2012، صفحة 25).

والثورة في لسان العرب هي الهيج وتتضمن من دون شك ولا ريب في أن مصدر عبارة "هوجة عربي" فيما وصف لاحقا بثورة عرابي في هذا القرب الدلالي عند العرب وبهذا المعنى فان للثورة في المفهوم العربي بعدا غاضبا متمردا هائجا. ما عاد يرد في البال دوما حين تطلق تسمية الثورة على ظاهرة اجتماعية سياسية ولكن البعد الغاضب الثائر مازال قائما في مفهوم الثورة في الثقافة الشعبية وكذلك في الاستخدام الشعبي...

وقد حاول توفيق الحكيم في كتابه ثورة الشباب أن يميز بين الثورة والهوجة في محاولة اصطلاحية لتمييز الثورة عن الهيج، فيغادر اللفظ أصوله متجها إلى المصطلح: الفرق بين الثورة والبهجة هو أن الهوجة تقتلع الصالح والطالح معا كالرياح الهود تطيح بالأخضر واليابس معا... اما الثورة فهي تبقي النافع وتستمد منه القوة وتقضي فقط على البالي المتهافت المعوق للحياة" (بشارة، 2012، صفحة 26).

لينين في مقالة "انهيار الأممية الثانية" يقول لينين "ان الثورة غير ممكنة من دون حالة ثورية ولكن ليس أي حالة ثورية تؤدي إلى ثورة" (بشارة، 2012، صفحة 62)

## 2.2. الحراك

ورد في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم قال "من رأى من اميره شيئا يكرهه فليصبر عليه فانه ليس أحد من الناس يخرج على السلطان شبرا فمات عليه إلا مات ميتة جاهلية فجعل المحذور هو الخروج على السلطان ومفارقة الجماعة وأمر بالصبر على ما يكره من الأمير لم يخص بذلك سلطانا معينا ولا أميرا معينا ولا جماعة معينة" (بشارة، 2012، الصفحات 21-22)

وأقر عبد الرحمن ابن خلدون في مقدمته الشهيرة "أن أحوال العالم والأمم وعوائدها لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر إنما هي اختلاف على مر الأيام والأزمنة وانتقال من حال إلى حال"

عرف الباحث الجزائري "محمد عبد النور" الحراك "أنه سعي الأفراد للتحويل من مكانة إلى أخرى داخل إطار الجماعة الأهلية الواحدة، وذلك بتبني أسلوب جديد نوعيا ومؤقتا من أجل إحداث النقلة"

والحراك بمعناه الإجرائي هنا هو التخلي عن البيوت والمنازل التي تفرق الجمهور وتشتته والنزول إلى الميادين العامة لإيصال فكرة واحدة إلى القائمين على الشأن العام ملخصها أنه يريد المشاركة في تحديد المصير العام للجماعة الأهلية، بحيث لا يجد القائمون على الشأن العام إلا الاستجابة فتكون الغاية اثنتان:

- السعي لبناء هيكل تسيير الشأن العام على المدى القريب بإرساء أشخاص ونظم جديدة للتأسيس لمرحلة جديدة.

- انتظار النتائج الايجابية على مستوى الشأن الفردي على المدى المتوسط والطويل (النور، محمد عبد <http://blog.aljazeera.net>، 2019)

يفهم من كل هذه التعريفات أن الحراك متضمنا الانتقال المقصود من حال إلى حال آخر أفضل منه وان الحراك يتضمن نتائج ايجابية في الشأن الفردي والجماعي.

### 3. النموذج المفهيمي للحراك الاجتماعي العربي

يقترح الباحث محمد عبد النور في محاولته تقديم النموذج المفهيمي للحراك الاجتماعي في الجزائر من نظرية "السيمياء العضوية" "مفادها أن العلامات التي تستخدمها الكائنات الحية لتحقيق الغايات الأساسية لتبقى على

قيد الحياة ولتحقق امتلاك زمام أمورها بيدها ومن ثم السعي إلى السيادة على أبناء النوع وربما أفاد ذلك نماذج أخرى أو تطابق معها ...

فالحراك هو تجل صريح للتناقضات العميقة الموجودة في المجتمع ومن خصائص الحراك الثوري ، العلاج الفوري القائم على الحزم ومن حيث المبدأ لا تختلف طبيعة الحراك عن التناقضات الجزئية التي تحصل بين الأفراد شركاء وزملاء أو حتى داخل العائلة الواحدة ، بينما يتميز التناقض الذي يحدث على الساحة الاجتماعية والسياسية بأنه حدث نوعي من حيث طبيعته وحجمه فهو يتجاوز الحس المباشر للأفراد من حيث كون فعلهم الثوري لا ثمرة مباشرة من ورائه ، كما انه يعتبر حدثا كليا شاملا داخل الجماعة الأهلية التي تحوز منطقا خاصا داخلها لا يشملها إلا هي. فضلا عن ذلك فان من خصائص الحراك الاجتماعي السياسي أنه يقوم على دوافع نفسية ثقافية واقتصادية، غايته السعي للتجدد بعد استنفاد كل مبررات البناء السياسي القديم ،ذلك أن أي اجتماع إنساني يقوم على بناء سياسي مخصوص فان أراد هذا الاجتماع التجدد وجد في طريقه أولا حاجز المنظومة السياسية التي هي آخر ما يتجدد نفسيا وأول ما يتجدد فعليا ومعنى ذلك أن الخروج إلى ميادين الاحتجاج تعبير عن تجدد حاصل في النفس الاجتماعية وان الانتقال من التجدد النفسي الشعوري إلى التجدد الفعلي يقتضي التجديد النفسي للمؤسسة السياسية"

" نستخلص أن انشقاقا قد وقع جراء تداعيات الثورة بشكل واضح داخل الطبقة الحاكمة (...) ان الجيش لم يقبل به وقد أدى إلى أن تعبر هذه. الفئات عن نفسها بأشكال مختلفة في الهامش المتاح لحرية الصحافة في دول مثل مصر وتونس والمغرب والأردن وغيرها ولكن التعبير الأكثر جسامة ومصيرية تجلى في عصيان قيادة الجيش وأمر القيادة السياسية في اللحظة الحرجة ورفضها إطلاق النار على المتظاهرين ثم انحيازها إلى الثورة"

"لقد ثبت في حالة الثورات العربية أن من الصعب الاستيلاء على الحكم من دون انشقاق الطبقة الحاكمة وانضمام الجيش أو قسم منه على الأقل الى الثوار، وحيث لم يحصل ذلك ظلت قلعة حصينة مسلحة وعصية على الاختراق مهما غادرها بعض موظفيها ومسؤوليها وأدى ذلك إلى تحول الثورة الى حركة مسلحة والاستعانة بالتدخل الخارجي كما هو الوضع في ليبيا" (بشارة، 2012، الصفحات 65-66)

#### 4. اختيارات صعبة للتنمية العربية والصفقة المجتمعية المأمولة

جاء في تقرير تحديات التنمية في الدول العربية " بأن الاختيارات الصعبة اللازمة للتنمية في المنطقة العربية لا يمكن أن تقوم بها إلا حكومات متجاوبة وخاضعة للمساءلة وتعكس احتياجات وتطلعات الكثرة وليس القلة، فمن شأن خضوع الحكومة للمساءلة أن يجعل السياسات أكثر شفافية وفعالية ومع ذلك لا توجد سياسة ترضى الجميع في كافة الأوقات وبالتالي من الأهمية بمكان التقليل من الصراع الاجتماعي حول الخيارات الصعبة، حتى يمكن تنفيذ السياسات تنفيذا فعالا. إن المشاركة الشاملة في المؤسسات الاجتماعية والسياسية التي تعمل على التعبير عن المصالح الجماعية وتدافع عنها (أحزاب سياسية، نقابات جمعيات مهنية، الجماعات الدعوية في المجتمع المدني...) تعزز في نهاية المطاف من قدرة الدول على نزع فتيل الصراع الاجتماعي" (العربية، 2011، صفحة 102) سؤالات تحديات الربيع العربي، حسب ما هو وارد في تقرير تحديات التنمية في الدول العربية، 2011 يكشف أن مطالب المجتمع العربي تكمن في التوصل إلى صفقة مجتمعية جديدة تنهض على أساس:

- تعزيز شرعية القيادة من خلال انتخابات حرة ونزيهة في مناخ من حرية التعبير والتنظيم.

- سياسات متجاوبة واستيعابية ومنصفة، تسترشد بشراكة بين الدولة والمجتمع تضمن مشاركة الجميع.
- التنفيذ الفعال للسياسات الاجتماعية من خلال الرصد الإجتماعي والرقابة الصارمة على الفساد في سياق يتميز بحرية المعلومات.
- المعالجة القانونية لانتهاكات حقوق الإنسان الأساسية تحت مراقبة يقظة من سلطة قضائية مستقلة ووسائل إعلام مهنية غير منحازة" (العربية، 2011، صفحة 102)

إن المشاكل التي تعاني منها المنطقة العربية، نتيجة التفاعل المتبادل بين العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية المترابطة ، هذا بالإضافة إلى السياسات غير التمثيلية وغير الاستيعابية و غير التشاركية التي تستقوي بالاقتصاديات الريعية وتدعمها في آن معا وعليه ينبغي أن يركز الحل على تأسيس علاقة تكافلية بين نظم سياسية ممثلة تمثيلا حقيقيا ونظم اقتصادية تشجع الاستثمار الإنتاجي وتخلق دورة حميدة من زيادة الإنتاجية والتوسع في الأسواق بما يخلق فرص عمل في مختلف القطاعات والمناطق الجغرافية، كما يتعين تدارك الآثار السلبية للفساد على الاستخدام الأمثل للموارد العامة والاستثمارات الإنتاجية الخاصة، وذلك من خلال نظام من الضوابط والتوازنات، يضمن السيطرة المجتمعية على استخدام الأصول العامة ويوفر للقطاع الخاص الاستقرار المطلوب للاستثمار على المدى الطويل، كما يساعد ارتفاع صوت من لا صوت لهم على تعزيز الاستقرار والتماسك الاجتماعي وتعزيز الهوية الوطنية ومن ثمة تعزيز الأمن و بالتالي تحويل الأموال المخصصة للأمن الداخلي في الوقت الراهن إلى استثمارات في مجال القدرات البشرية" (العربية، 2011، صفحة 103). وعليه إن حاجة الدول العربية هو الانتقال من نموذج النمو غير التنموي الذي يقود فيه قطاع النفط إلى نموذج الدولة الحريصة على

التنمية، حيث المعيار الرئيسي للنجاح هو أداء القطاعات الإنتاجية وخفض الفقر وعدم المساواة وزيادة العمالة ويتطلب هذا النموذج بلا شك إعادة نظر عميقة بالأطر المؤسسية وأطر الحوكمة الحالية" (العربية، 2011، صفحة 103)

أعاد الإعلان الختامي للقيمتين العربيتين حول التنمية عام 2009 وعام 2011 التأكيد على التزام المنطقة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والاتفاق على تنشيط سياسات وبرامج الحد من الفقر والبطالة وتحسين المساواة الاجتماعية وتمكين الشباب والنساء ورفع مستوى مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتفعيل دور المجتمع المدني ..."

وقد خلفت مخلفات الاشتراكية العربية ورأسمالية الدولة اقتصادية مختلطة تتسم في الغالب بعلاقات وثيقة بين الدولة ومجتمع الأعمال بدعم من الأجهزة الأمنية وفي هذا التقرير نناقش مبادئ وسمات الحوكمة الجيدة التي تحتاجها المنطقة كضرورة لازمة للإصلاح المنصف للسياسة وتتمثل المبادئ الرئيسية في الفعالية والاستجابة والمساءلة، وترتكز الملامح الرئيسية على اختيار من يحكمون من خلال الانتخابات وتحديد السياسات بالمشاركة ومراقبة تنفيذها وإجراء تصحيح في الوقت المناسب عند حصول انحرافات وانتهاكات أو فساد بالإضافة إلى الإصلاحات الجذرية للحوكمة، أتاحت الأزمة الاقتصادية العالمية الفرصة للدول العربية لكي تعيد التفكير في توجهات الاقتصاد الكلي نحو التنمية ويمثل هذا أمرا ضروريا ومرغوبا فيه في آن معا، فمن الضروري إعادة تعريف أهداف الاقتصاد الكلي بحيث يتم التركيز على تشجيع خلق فرص العمل وتدعيم النمو الاقتصادي عوضا عن التركيز على استقرار الأسعار فقط .

وبهذا كما يذهب ناير (nayyer) إلى القول سيكون من الضروري تجاوز المحاذير المتأصلة في الفكر الاقتصادي المحافظ والإقرار بالمحاذير التي تنطوي

عليها السياسات الإيديولوجية وسياسات المصالح" (العربية، 2011، صفحة 103) لقد فتحت الشعوب العربية بنفسها نافذة للفرص لرسم هذا المسار الجديد في استعادة الكرامة الإنسانية من خلال مطالبتها ( خبز، حرية، عدالة اجتماعية) وهو الشعار الذي يجسد التلازم والترابط بين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكذلك بالتأكيد بين الاستيعاب الاجتماعي و الاقتصادي والسياسي واليوم يقع على عاتقها رسم هذا المسار الجديد وهو موضوع النقاش والحوار الوطني في بعض الدول العربية وموضوع للإصلاحات المتوخاة أو التي وضعت أو المراد التسريع بها من قبل الحكومات في دول أخرى" (العربية، 2011، صفحة 103)

##### 5. رسالة مونتييري ووقعها على العالم العربي

بالنظر إلى الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عقد في مونتييري بالمكسيك خلال الفترة الممتدة بين 18-22 مارس 2002، المعروفة باسم "توافق مونتييري"، اتفاق عالمي وصف بأنه " صفقة كبرى" عكست هذه الصفقة الكبرى التي جسدها التوافق روحا جديدة للشراكة، حيث تبذل بمقتضاها البلدان النامية أقصى جهد لتنظيم بيتها من الداخل من خلال حوكمة رشيدة وسياسات اقتصادية سليمة، بينما تبذل البلدان المتقدمة أقصى جهدها لخلق بيئة دولية داعمة لجهود التنمية التي تبذلها البلدان النامية، وبين مسار الأحداث منذ 2002، أن البلدان النامية كانت أكثر وفاء بالتزاماتها في الصفقة من البلدان المتقدمة.

تفرض فكرية الربيع العربي، تحديات جديدة على المنطقة العربية في هذه المرحلة التاريخية الحرجة، في ظل فترة انتقال أولية تتسم بالاضطراب، بيد أنه يفتح المجال أيضا أمام فرص واسعة لتنفيذ توافق مونتييري على المدى المتوسط

والبعيد، مما ينقل بلدان المنطقة إلى مستوى جديد من الأمل على جميع الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية.

يقوم الوعد بعقد اجتماعي جديد ونموذج "دولة تنموية" يفتح الباب على مصراعيه أمام مجتمع أعمال جديد يتسم بالحيوية والمسؤولية والمنافسة، ويسهم في حشد الموارد المحلية في بيئة أكثر إنصافاً، كما يرتقي الوعد بتكامل اقتصادي عربي بالآفاق والطموحات الإقليمية إلى مستوى أعلى، خاصة وأن نموذج التنمية الجديد يمكن من تعزيز المساءلة أمام الناس ومن أجلهم في المنطقة، ومن شأن هذا الأمر أن يؤدي إلى نشوء سوق إقليمية كبيرة ومترامية تضم 350 مليون مستهلك، مما يقضي إلى تعميق الاستثمار والروابط التجارية، وبالتالي إلى الازدهار وتراكم رأس المال لحل مشكلات الديون وتقليص الاعتماد على المساعدات الخارجية، يمكن لكل هذه النتائج الإيجابية أن تؤدي إلى تعزيز مكانة المنطقة في مواجهة الاقتصاد العالمي، وزيادة قوتها في التفاوض مع باقي بلدان العالم وفتح الأبواب أمام مجموعة واسعة من السياسات البديلة في إطار فضاء سياسي أكثر اتساعاً ورحابة وتقع هذه النتيجة الأخيرة في صميم حل المشكلة الأساسية المتعلقة بقضايا النسق العالمي، إذ تتعلق بالنضال من أجل تعزيز صوت البلدان النامية وتمثيلها في عملية صنع القرار الاقتصادي عالمياً" (العربية، 2011، صفحة 90)

## 6. الحكم الراشد ومبرراته في حياة الإنسان العربي

ورد مفهوم الحكم الراشد في تقرير التنمية الإنسانية العربية (2002م) إن الحكم الراشد هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحياتهم الاقتصادية والاجتماعية

والسياسية ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلا كاملا وتكون مسؤولية أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب" (وحشية، 2014، صفحة 39)

دلنا الدرس التاريخي أنه في ظل إخفاقات السياسات التنموية العربية التي اقترحتها المؤسسات المالية الدولية أدت إلى انعكاسات سلبية على هذه المجتمعات، مما صاحبه عدم وجود الرضا من طرف مجموعات المجتمع المدني حيث ان مفهوم الحكم الراشد طرح في عدة صياغات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية. يمكن في هذا الصدد الإشارة الى أهم الأسباب:

#### 1.6 الأسباب السياسية

- خصوصية المنطقة العربية بالمقارنة مع بقية المناطق في العالم، حيث ان إدارة الحكم أضعف في هذه المنطقة من كل مناطق العالم الأخرى وهذا ما بينته دراسة البنك الدولي.

- استمرار ظاهرة الدولة الأمنية التي تعتمد على الأساليب القمعية وتضييق مجال الحريات السياسية والإعلامية

- غياب دولة المواطن ومفهوم المواطنة، حيث ان طبيعة الدولة وشرعيتها لا تقومان على التعاقد بين الحكام والمحكومين ويتأسس على المواطنة الحقوق والواجبات، وهذا ما يؤدي الى غياب الحقوق الأساسية للمواطن وقيام الدولة على أسس العصبية والتضامات القبلية والطائفية والجهوية والدينية مما يسبب أزمة شرعية لكثير من هذه الانظمة ويحرم المواطنين من حقوقهم فتقدم الدولة الخدمات وكأنها هبات ممنوحة من الحاكم وليست حقوق للمواطن.

- العولمة وما تضمنه من تزايد دور المنظمات غير الحكومية، عولمة آليات وأفكار اقتصاد السوق عولمة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

- إرجاع الصعوبات التي تواجه مسألة التنمية في إفريقيا إلى أزمة الحكم وهذا ما أدى الى تقديم مجموعة من المبادئ التي تؤسس لمفهوم الحكم الراشد مثل

الشفافية، المساءلة، مكافحة الفساد، احترام حقوق الإنسان، تقليص دور الدولة وخفض النفقات المركزية.

- عدم الاستقرار السياسي، حيث تعاني معظم الدول العربية من شدة وطأة الصراعات الداخلية حيث تنتج هذه الصراعات عن أزمات اقتصادية وتدهور الوضعية الاجتماعية والفتن الطائفية.

إنَّ العامل الأساسي الذي أثر على استقرار الدول هو عدم فسح الأنظمة الحاكمة المجال لمجتمعاتها المدنية من اجل المشاركة في الحكم واختيار من يمثلهم داخل المجالس الشعبية وكذلك انتهاكات حقوق الإنسان وعرقلة تطوير منظومة القيم الديمقراطية (المشاركة، الانتخابات، التداول السلمي على السلطة)"(وحشية، 2014، صفحة 34)

## 2.6 الأسباب الاقتصادية

- الانتقال من الدولة والتنمية الى الاهتمام أكثر بانتقال الانظمة التسلطية في القارة الافريقية الى الانظمة تأخذ بنظام التعددية الحزبية والديمقراطية والليبرالية، حيث اعتبرت هذه الاخيرة كشرط للإصلاح الاقتصادي والوصول الى التنمية، اضافة الى الحكم الراشد الذي يجمع بين المضمون السياسي المؤسستي والاقتصادي.

- ارتفاع المديونية الخارجية التي من شأنها أن تنعكس على الأزمات المالية للدول النامية، زيادة على ارتفاع مستويات الفقر وضعف القدرة الشرائية وتدهور ميزان المدفوعات وانخفاض كفاءة البنية الأساسية، حيث تتأثر هذه المؤشرات بحركة الأسعار النفطية، إذ أن الدول المصدرة للنفط معرضة لتراجع كبير في معدلات نموها الاقتصادي مقابل استفادة الدول المستوردة للنفط من انخفاض

أسعاره، علماً أن الدول المستورة والمصدرة معا تتأثر بتراجع التجارة الدولية وحركة السياسة العالمية وتناقض تحويلات العاملين في الخارج.

- سيادة مجموعة من الظواهر الاقتصادية في عقد الثمانينات والتسعينات من القرن، كشفت عن ضعف البيئة المؤسسية التي تتم فيها عمليات التنمية وهذا ما جعل فكرة الحكم الراشد تزداد بلورة وتطوراً ومن بين أهم هذه الظواهر ارتفاع عجز الموازنة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

- السرعة التي تخطو بها عملية العولمة والمتمثلة في زيادة تحرير تجارة السلع والخدمات وبشكل خاص الخدمات المالية وما ولدته العولمة من ترابط بين الاقتصاديات الدولية من جهة وطبيعة العدوى التي تتمتع بها الأزمات المالية، من جهة أخرى بحيث أصبح الصعب أن لم يكن من المستحيل احتواء هذه الازمات ومنعها من الانتشار خارج حدود الدولة.

- تعثر العديد من برامج التكيف والإصلاح الهيكلي التي قدمها صندوق النقد والبنك الدولي في العديد من الدول النامية والسبب في ذلك يرجع إلى انتشار الفساد الداخلي وضعف المؤسسات في تلك الدول ما دفع بالمؤسسات الدولية إلى التأكد من أن الحكم الراشد هو السبيل الوحيد لإنجاح مثل تلك الإصلاحات" (وحشية، 2014، الصفحات 34-35).

### 3.6 الأسباب الاجتماعية

- إهمال المشكلات التنموية الرئيسية كالفقر والبطالة، وبالتالي ضعف مستوى التنمية البشرية وإهمال القضايا الاجتماعية نتائج سلبية بعيدة المدى كسوء التغذية ومشاكل قطاعي الصحة والتربية.

- تدهور عدالة توزيع الدخل والثروة مما يقلل من الكفاءة المجتمعية ويعطل فرص التنمية.

عدم قدرة الدول المتخلفة على التجاوب مع التطورات التكنولوجية على المستوى الدولي نتيجة الانتشار الواسع للجهل والأمية.

- الانفجار السكاني وبروز الزيادات الضخمة في عدد السكان وما تفرضه هذه الزيادات من زيادة موازية في الحاجات والمتطلبات المختلفة والأخذ بأنماط جديدة من التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، مما استدعى إحداث تطوير في نظم الإدارة المحلية في الدول المتقدمة والنامية على السواء" (وحشية، 2014، صفحة 37)

#### 4.6 معايير الحكم الراشد

##### - سيادة القانون

يقصد بسيادة القانون اعتبار القانون مرجعية للجميع، وضمان سيادته على الجميع دون استثناء ويتطلب ذلك بالضرورة بناء صيغة حكم مستقرة وتطويرها وذلك من خلال الاستقرار السياسي والسلم الأهلي وبناء المؤسسات الديمقراطية التي تسمح بتداول السلطة سلميا دوريا دون اللجوء الى العنف.

##### - تحقيق حاجات الجمهور

يحدد هذا المعيار مدى تلبية حاجات الجمهور في المشاريع والأعمال التي تنفذ مع الالتزام الأكيد والصارم بتوظيف الموارد الوطنية بالشكل الأمثل والرشيد، في ضوء معايير الاقتصاد كتقليل التكلفة مع مراعاة الجودة والكفاءة كحسن استخدام الموارد للحصول على أفضل المخرجات كما ونوعا بأقل المدخلات والفعالية من خلال إنجاز الأهداف في ضوء النتائج المرجوة والمحققة لعمل ما.

## - المساواة

تعني المساواة توفير الفرص للجميع لتحسين رفاهيتهم وحمايتهم مما يتطلب توفر العدل الاجتماعي لجميع المواطنين لتكون لديهم الفرص الحياتية لتحسين أوضاعهم مع وضع سياسات ذات أولوية لاستهداف تحسين أوضاع الفئات المحرومة من أجل ضمان إشباع حاجاتهم الأساسية وضمان أمنهم المجتمعي.

## - المصلحة العامة

يتطلب العمل من أجل المصلحة العامة، العمل على التحري حول اجماع واسع على مصلحة الجميع، والتوسط فيها بين المصالح للوصول الى اجماع كبير حول ما يعنيه النفع العام للوطن والنفع العام للجماعات المحلية وتحديد الاجراءات التي يمكن اتخاذها لتحقيق ذلك" (ميلود، 2014، الصفحات 85-86)

## - حسن الاستجابة

وتعني قدرة المؤسسات والآليات على خدمة الجميع وتلبية الجميع دون استثناء، وحتى تتمكن من ذلك لا بد من وجود إطار زمني ملائم يتم من خلاله تقديم المؤسسة لخدماتها وقيامها بعملياتها وهذا يعني بالضرورة وجود درجة من التفاعل بين ردة فعل المجتمع اتخاذ القرارات والعمليات وسرعة التفاعل مع التغذية الراجعة من هذا المجتمع وتعديل عملية التنفيذ وأطر القرارات بناء على هذا.

## - الرؤية الاستراتيجية

لابد للحكم الراشد من امتلاك رؤية استراتيجية توحد منظور القادة والجمهور للحكم والتنمية الإنسانية ومتطلباتها بحيث تتفق هذه الرؤية مع تفهم السياق التاريخي والثقافي والاجتماعي المركب لهذا المنظور وتتحدد مثل هذه الرؤية التنموية التي ينبغي أن يتم تبنيها من قبل مؤسسات المجتمع والدولة

بوجود منظور بعيد المدى لعملية التطوير المجتمعي والحكم الراشد والتنمية البشرية مع توفير الوضوح في رسم البدائل" (ميلود، 2014، صفحة 86). واختيار الأفضل من بينها ومع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات المحلية والدولية الحالية والمستقبلية.

## - المشاركة

تعني المشاركة حق الجميع بالتصويت وإبداء الرأي مباشرة أو عبر المجالس المنتخبة وهي أخذ المبادئ الأساسية في بناء الحكم الراشد وهي من العلاقات الدالة على رشاده ومن المؤشرات على مدى كفاءته ولا تقوم المشاركة إلا بوجود المجتمع المدني وبدورية الانتخابات وتمكين المرأة وصوابية التشريع وحسن الإدارة المحلية.

## - الفصل المتوازن للقوة بين السلطات

ويقتضي ذلك ضرورة وجود ثلاث سلطات رئيسية في النظام السياسي وهي السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية وضرورة تمتع كل سلطة منها بصلاحيات واختصاصات أصيلة ومحددة في القانون الأساسي إضافة الى تمتع كل منها باستقلال نسبي في عملها على السلطتين الأخريين وفي آليات اتخاذ القرارات وبما يسند إليها من صلاحيات" (ميلود، 2014، صفحة 87)

## 5.6 دورية الانتخابات وتجديد القيادات

"تعتبر دورية الانتخابات من أجل تجديد القيادات، ركنا أساسيا من الديمقراطية، ودلالة على مدى رشادة الحكم السياسي، إذ أن اختيار نوع النظام الانتخابي وكيفية تنظيم الانتخابات، يشكل مجالا واسعا لتحديد خيارات الفرد السياسية، كما بإمكانه في خط آخر أن يساهم في الحد من مشاركته وبالتالي تنتقص درجة الرشاد في الحكم. لقد تعددت نماذج القوانين الانتخابية فمنها من

يقوم على أساس النظام النسبي ومنها من اعتمد نظام الدوائر الانتخابية هذا عدا نظام الاستفتاء الموجود في بعض الدول. تطلب نظام الدوائر الانتخابية الفوز بأغلبية أصوات المشاركين في العملية الانتخابية فقط وفي تعديل له يشترط الفوز كسب الأغلبية المطلقة من أصوات المسجلين في الدائرة الانتخابية، أما النظام النسبي فهو يعتمد الدولة بكاملها دائرة انتخابية واحدة ويحصل فريق على حصة من المقاعد في دوائر التشريع المختلفة بحسب حصته من أصول الناخبين ويطبق هذا النظام بأشكال عدة منها نظام اللوائح الحزبية المغلقة أو المفتوحة ونظام التصويت التراكمي أو نظام التحويل الفردي ويشترط للنجاح الحصول على الحد الأدنى من أصوات الناخبين للفوز بمقاعد نيابية .

إن المفاضلة بين نظام انتخابي وآخر تخضع لطبيعة السلطة السياسية القائمة وجوهر ذلك مدى استعداد هذه السلطة لفكرة توسيع مشاركة الجمهور في العملية السياسية ومع ذلك يظل نظام التمثيل النسبي هو الأفضل من منظور الحكم الراشد، ذلك أنه يفسح المجال لمشاركة شعبية أوسع في العملية الانتخابية، كما أنه لا يسمح كما في حال نظام الدوائر الانتخابية بتدخل النظام السياسي في هذه العملية. وأخيرا فإن هذا النظام يمكن الناخب من تحديد خياراته الانتخابية في ضوء البرامج السياسية والانتخابية للأحزاب وليس استنادا إلى مزايا المرشح، أما نظام الدوائر الانتخابية رغم مساوئه فيظل الأسهل من حيث مراقبته وشفافيته وفض المنازعات الناجمة عن المنافسة بين المرشحين" (شهناز، 2015، صفحة 26)

"إن تغيير سياسات الحكم العربي من خلال وجود ديمقراطية حقيقية، يشعر من خلالها المواطن بالقدرة على التغيير، ويشعر الجميع أنهم متساوون أمام القانون ، وأنه لا يوجد شخص فوق القانون ، والإبقاء على الحدود بين الدولة والمجتمع وإرساء مبدأ المساءلة قيذا على سلوك القائمين على شؤون

السلطة في المجتمعات الإسلامية، ومبدأ الشفافية، مع وجود أحزاب سياسية فعالة لا تتحكم الدولة في إنشائها والتأكيد على استقلالية القضاء وفاعليته والفصل بين السلطات، والإقرار بمبدأ التداول السلمي للسلطة، واحترام حقوق الإنسان المدنية والسياسية ومنح مؤسسات المجتمع المدني حريات الرأي والتعبير والاجتماع" (دوابة، 2007، صفحة 14)

#### 7. نظرية "الدومينو" العدوى الثورية وصحوة الشعوب العربية؟

طرحت التطورات الأخيرة في المنطقة العربية مفهوم العدوى الثورية أو ما يطلق عليها (نظرية الدومينو)، يرتبط هذا المفهوم بما تحدث عنه صمويل هنتغتون في نهاية القرن العشرين عن موجات المد التحرري في العالم. ينطلق هذا التصور من تناقض أهمية الحدود السياسية والجغرافية في عالم اليوم، وأن ما يحدث اليوم في مدينة صغيرة في دولة من دول العالم الثالث يؤثر في مناطق بعيدة من العالم. وينسحب هذا المنطق على ما حدث ويحدث في تونس وليبيا ومصر منذ بداية عام 2011 واحتمالية انتشاره الى دول أخرى كاليمن والبحرين وغيرها... وبالرغم من جاذبية فكرة المد الثوري وانتشار رقعة المطالبين بالحرية في الدول العربية التي يعاني المواطنون في دولها المختلفة درجات من القمع وكبت الحريات وعدم العدالة. فإن الواقع السياسي يجعلنا ندرك أن هناك غيابا لعدد من العوامل الموضوعية لقيام الثورة الواجب توفرها في الظرف السياسي، بما يضع عديدا من القيود على احتمالية تحول عدد من الدول العربية التي تنتشر فيها الاضطرابات السياسية في هذه الأيام الى مراجعة سياساتها إما بتقديم الاصلاحات أو تعديل القوانين أو تغييرا ايجابيا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية" (مسعد، 2000).

## 1.7 الانسان العربي يختار الثورة

"شهدت المنطقة العربية في شهور ما لم تشهد في عقود طويلة، فبعد أن ظل العالم العربي خارج موجات التغيير والتحول الديمقراطي المتتالية، مما دفع البعض إلى الحديث عن وجود استثناء عربي في هذا المجال أو عن وجود تناقض بين الثقافة العربية وقيم الديمقراطية. بدأ العالم العربي يشهد بدايات تفكك بنية النظم السلطوية بفعل انتفاضات شعبية بداية في تونس ومصر ثم ليبيا والاردن والبحرين واليمن والعراق وعمان. وأيا كانت أسماء ساحات الاحتجاجات ورمزيتها، فالهدف ظل واحدا وهو سقوط الأنظمة السلطوية، سواء كان كليا عن طريق تغيير شامل أو جزئيا عن طريق ادخال بعض الاصلاحات السياسية والاقتصادية.

وبالرغم من الاختلافات المهمة بين النظم العربية خاصة بين النظم الملكية والنظم الجمهورية وبين الدول المنتجة للنفط والدول المصدرة للعمالة، فإن هذه النظم كانت تتفق في الكثير من السياسات والخصائص ولذلك كانت مطالب القوى الثائرة متشابهة الى حد بعيد. وقد تركزت هذه المطالب على اطلاق الحريات السياسية وتحقيق الديمقراطية و العدالة الاجتماعية ،تشابهت أيضا استجابة النظم العربية لهذه الثورات بشكل كبير، حيث اتهم الثوار بالخيانة والعمالة وتم استخدام العنف والترهيب، كما تشابهت تصريحات بعض المسؤولين العرب التي أكدت أن كل دولة عربية لها خصوصيتها ولكن واقعا ما حدث في تونس تكرر الى حد كبير في مصر وبدأت تحركات على الطريق نفسه ليبيا و اليمن، مما قد يشكل بداية نحو التحول الديمقراطي والحرية والعدالة الاجتماعية، كما بدأت بعض دول الخليج العربي مثل عمان والبحرين تشهد حراكا اجتماعيا واسعا ومطالبات

بإصلاح أو اسقاط النظم  
الحاكمة" (خليل <http://drkhalilhussein.blogspot.com>، 2011).

لا ننكر أن هناك حالة سخط اجتماعي عربي عام، جذب الافراد الى الفعل الثوري، كمخرج من أشكال متعددة من الإقصاء والتمييز، القمع والاستبداد وانتهاك الحقوق والحريات الفردية والاعلامية والأكاديمية.

## 2.7 عوامل الجاذبية الثورية في وطننا العربي

نستوضح في هذه الورقة العلمية العوامل التي ساهمت في ترسيخ الجاذبية الثورية في الوطن العربي:

### - الطفرة الشبابية

إذ يعرف الوطن العربي بظاهرة الطفرة الشبابية، حيث تمثل هذه الفئة القوة البشرية الناعمة والفئة الديمغرافية الأكثر انتشارا من حجم السكان. "إذ تمثل الفئة من 15-29 سنة أكثر من ثلث سكان المنطقة حيث تعاني هذه الفئة العمرية من مظاهر اقضاء اقتصادي واجتماعي وسياسي، جعلها في مقدمة الفئات العمرية المطالبة بالتغيير والمحركة له. تعد البطالة من أهم المشاكل التي يعانيها الشباب في العالم العربي، حيث ترتفع مستويات البطالة الى 25 بالمائة ما بين الشباب مقارنة بالمتوسط العالمي 14,4 بالمئة وتتركز نسبة البطالة بشكل كبير لدى الشباب المتعلم نحو 95 بالمئة من الشباب العاطل عن العمل في الوطن العربي. ويعاني أيضا الشباب تدني في مستوى الأجور وسوء العمل، مما أثر سلبيا في الظروف الاجتماعية للشباب في الوطن العربي، حيث تفشت ظاهرة العنوسة وتأخر سن الزواج بشكل كبير" (خليل <http://drkhalilhussein.blogspot.com>،

(2011)

## - التهميش الاجتماعي والاقتصادي

بالرغم من الثروات البشرية والمادية الهائلة التي يتمتع بها الوطن العربي فإن النظم العربية اخفقت في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، لاتزال قطاعات واسعة من الشعوب العربية تعاني من الأمية والبطالة وتدني مستويات الدخل وغياب الخدمات والمرافق، كما أن الفجوة بين الطبقات و المناطق في الدولة الواحدة في اتساع مستمر وقد أدى تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتفشي الفساد بشكل واسع واستئثار نخب ضيقة مرتبطة بالسلطة بعوائد التنمية إلى تزايد حالة السخط السياسي و الاجتماعي وظهور حركات احتجاجية على نطاق واسع في العديد من الدول العربية، ومع اتجاه عدد من الدول العربية الى تبني سياسات التحرير الاقتصادي واقتصاد السوق في السنوات الأخيرة، تراجع الدور الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية بشكل ملحوظ، مما أثر بالسلب في قطاعات واسعة كانت تعتمد بشكل كبير على دعم الدولة. وقد تزايدت بالتالي مظاهر الفقر والتهميش واتسعت الفجوة بين الاغنياء والفقراء بشكل ملحوظ وشهدت عدة دول عربية تصاعدا في وتيرة الاحتياجات العمالية والفئوية المطالبة برفع الاجور ومحاربة الفساد والغلاء وتحسين الظروف المعيشية للعمال" (خليل <http://drkhalilhussein.blogspot.com>، 2011)

## - غياب الديمقراطية وحقوق الإنسان

تعرض الدول العربية منذ نهاية الحرب الباردة، خاصة منذ إصلاحات سياسية وديمقراطية حقيقية تؤدي إلى إطلاق الحريات السياسية والمدنية وحرية تشكيل الأحزاب والجمعيات والاتحادات، إلا أن الدول العربية لم تستجب لهذه الإصلاحات واكتفت بإدخال بعض الإصلاحات الشكلية، التي لم تغير من مضمون المنظومة السلطوية، وقد أدى امتناع الدول العربية عن تبني إصلاحات

سياسية حقيقية إلى انصراف المواطنين عن المشاركة في العملية السياسية وإلى ضعف وترهل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني" (خليل، <http://drkhalilhussein.blogspot.com>، 2011).

## 8. الحكم الراشد في بعض التجارب الدولية

### 1.8 سنغافورة ومبدأ إعطاء كل شخص فوق سن الأربعين صوتين

تحولت سنغافورة من قرية صيد إلى منطقة تبادل تجاري وقطب انمائي يلبي حاجيات السكان، فحسب "لي كوان يو" رئيس وزراء سنغافورة السابق: "يقول في هذا الصدد" إننا جميعا نسعى إلى وضع نظام ديمقراطي يلبي حاجياتنا دون أن يكون ظالما، ويعظم من الفرص المتاحة أمامنا... لست شخصا مقتنعا بالصوت الواحد للشخص الواحد، ونحن نمارس هذا النظام لمجرد أننا ورثناه عن العهد البريطاني، وأعتقد أنه من الأجدى إعطاء كل شخص فوق سن الأربعين صوتين، حيث أن الأفراد في هذا السن، هم في العادة أشخاص مسؤولون... إن هناك اختلافات بين المجتمعات الآسيوية والمجتمعات الغربية بالنسبة لمفهوم المجتمع والدولة، المجتمع الآسيوي ينظر إلى الفرد في نطاق الأسرة ومن ثم المجتمع" (حجاج، 2003، صفحة 14).

### 2.8 تركيا وتطبيق برنامج الثورة الصامتة (ليحيا الانسان حتى تحيا الدولة)

جاء على لسان رجب طيب أردوغان: "أنجزت حكومة حزب العدالة والتنمية خلال العشر سنوات الأخيرة يدفعها حب مغاير لشعبها ودولتها — الكثير من الخدمات الكبيرة في كل المجالات، وحقت استثمارات ضخمة وإصلاحات جذرية، ولا شك أن الإصلاحات الديمقراطية تحتل مكانة خاصة ومتميزة بين الخدمات التي قدمتها الحكومة خلال تلك الفترة (...). "إن تقاليدنا الأصيلة والعريقة، قد تأسست على مبدأ عبر عنه " الشيخ أدبالي " في أروع شكل لها، حين

قال "ليحيا الإنسان حتى تحيا الدولة" فالدولة وجدت من أجل الإنسان ومن أجل خدمته. فالدولة التي لا تقدر الإنسان قدره وتقضي أبنائها وتميز بين مواطنيها وتنسج حول نفسها سياجا ضد مواطنيها، إنما هي دولة عاجزة عن تقديم الخدمات لمواطنيها وعن ضمان حقوقهم... فالدولة ليست كيانا يضع نفسه في مواجهة مع شعبه، وإنما هي كيان عليه أن يبقى ويظل مع شعبه وبه ومكلف بتقديم الخدمات له. لقد بذلنا جهودا في العشر سنوات الأخيرة حتى نتمكن من جعل الدولة في خدمة الشعب ومن تجاوز مشكلة الثقة بين الدولة والشعب، أي من أجل جعل الشعب يحتضن الدولة. وانطلاقا من مفهوم أن الديمقراطية والتنمية تبدأ من الداخل "قمنا بإصلاح الإدارة المحلية وخطونا خطوات مهمة في المجال الاجتماعي الاقتصادي بواسطة المشروعات مثل (مشروع دعم البنية التحتية في القرى، مشروع دعم البنية التحتية في البلديات، مشروع العودة إلى القرية وإعادة التأهيل، برنامج الدعم الاجتماعي، برنامج تعويض ضحايا الإرهاب عن الأضرار التي لحقت بهم".

نحجنا إلى حد كبير بفضل السياسات التشجيعية في تقليص الفروق التنموية الموجودة بين مختلف الأقاليم التركية ونشرنا الرخاء حتى أصغر بقعة سكنية فيها" (اردوغان، 2012، صفحة 7). خطونا خطوات جبارة أطلق على كل منها "الثورة الصامتة" في مجالات مكافحة الإرهاب و التحول الديمقراطي وفي مجال القانون ، لم نقدم تنازلات في مجال الأمن أو الديمقراطية أو الحريات ومن أجل تأسيس السلام الاجتماعي اتخذنا من أساليب المعالجة غير المألوفة أساسا وقمنا بتطوير منظور أممي جديد، ألغينا حالة الطوارئ ومحاكم أمن الدولة و المحاكم ذات السلطات الخاصة ، وأسسنا مستشارية النظام العام و الأمن والأهم من ذلك قمنا بثورة ذهنية من خلال مبادرة السلام الاجتماعي التي أطلقنا عليها اسم "عملية الوحدة الوطنية والأخوة". بهذه الثورة وضعنا مفهوما يتخذ من

المواطن وخدمته أساسا له، ويقبل بالاختلاف باعتباره مصدر ثراء بدلا من المعالجة الدولية التي ترى مواطنيها، مصدر تهديد لها" (اردوغان، 2012، صفحة 7)

### 3.8 ماليزيا برؤية 2020 محمد مهاتمير

ما يلاحظ في نظام الحكم الماليزي هو سيادة النزعة البراغمية الطهرانية "إذ أن هناك اعتقاد عند الماليزيين أنه من الأفضل أن نحصل على شريحة من كعكة متنامية من أن نحصل على كل الكعكة المتقلصة، وقد نجم عن هذا التسامح مع الآخر أن أصبحت ماليزيا أكثر سلاما واستقرارا.

- استقرار سياسي مرجعيته أن الحكومات المتعاقبة كانت قد تشكلت من خلال نفس الائتلاف بين الأحزاب السياسية وكسب هذا الائتلاف ثلثي مقاعد البرلمان في كل الانتخابات العامة التي أجريت في ماليزيا كما أن هذا الإئتلاف كسب أيضا قبضة التحكم في كل مجالس الدولة.
- لم تتأثر السياسة الداخلية الماليزية بالتقلبات التي قد تترتب على الانتقال أو التحول من إيديولوجيا سياسية إلى أخرى.
- الاقتصاد، السكان، الثقافة هي العوامل الماسكة واللاحمة للوحدة الوطنية الماليزية.
- هدف الحكومة الماليزية لا يكثر باحتياطي مخزون الصرف، بل ضمان أن تكون الموارد الاقتصادية التي تم نسجها تحقق الحاجات الأساسية على نحو فعال. وتحقيق التكامل، النمو المنصف التوزيع المنصف للثروات بين السكان" (الرشيد، <https://ebook.univeyes.com/42544/pdf>، 2015).

## خاتمة

من المؤكد "أن الإنسانية لم تعرف نموذجاً أكثر ديمقراطية من ذلك النموذج الذي قدمته فترة حكم الخلفاء الراشدين، خصوصاً ما يتعلق بفكرة البيعة ورفض المفهوم الوراثي لممارسة السلطة، اشتراط استمرارية شروط الكفاءة و الصلاحية العضوية والعدالة في الحاكم طيلة فترة ممارسته للحكم كشرط لشرعية تلك الممارسة الاعتراف بحق الفرد في المعارضة وإبداء الرأي المخالف، الشورى في جميع مراحل وأنواع اتخاذ القرار"(حجاج، 2003، صفحة 169) ولما رحل هذا النموذج، رحل معه الإنسان العربي وأصبح في صلب الجدل العالمي، فاقده حقوقه في الاختيار الديمقراطي لمضمون الحياة الكريمة (الأفكار، المنتجات، الخدمات، المرافق العامة...). وهذا ما أشار إليه شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه "السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية بقوله" ينبغي أن يعرف الأصلح في كل منصب، فإن الولاية لها ركنان: القوة والأمانة"(بشارة، 2012، صفحة 18)

ففي ظل الخلافة الرشيدة" (شيدها النبي صل الله عليه وسلم)، شهد تاريخ المسلمين دولة جديدة، هي دولة المدينة، ذات قوة في الاقتصاد وازدهار في المعرفة، ورحب في المعيشة حتى فاضت بيوت المال والأموال ولم يجد الخلفاء من الفقراء من يعطوه فزوجوا الشباب وعتقوا العبيد والإماء"(دوابة، 2007، صفحة 8) من هذا المنطلق فإننا بحاجة إلى إعادة انتاج أو تجديد نموذج الحكم في دولة المدينة التي شيدها النبي صلى الله عليه وسلم ووصلها بواقع أنظمة الحكم العربية التي من المنتظر ان تسترجع ذاكرتها من هذا التاريخ المتميز الذي عم فيه الرخاء والعدل والحق.

## نتائج الدراسة

- إن الجماهير العربية الثائرة تندد بكسر قيود صدئة طال جيدها في الحكم.
- يشهد العالم العربي اليوم ميلاد وعي عربي جديد ومختلف عن الوعي التقليدي، مطالبا بتجديد الدولة العربية من الداخل والذي تظهر تجلياته في حال هذه الشعوب العربية التي كلت أشكال هذه الديمقراطية المقطوعة الرأس.
- إن الإنسان العربي اختار الثورة باحثا عن الأمل في ترشيد الحكم باعتماد مصداقية المراس الانتخابي الجماهيري وتعزيز قاعدة الشعب يريد... أو لا يريد على نحو النماذج الدولية العليا التي قاربت وتصافحت انظمتها الحاكمة مع القاعدة الشعبية بامتياز كالنموذج التركي والنموذج الماليزي.

## قائمة المراجع

1. محمد، عبد النور. (2019/3/14م). الحراك الجزائري من منظور اجتماعي، مقال منشور على الموقع: <http://blog.aljazeera.net>، اطلع عليه بتاريخ 2019/10/15م.
2. خليل، حسين، (2011/10/8م). عوامل التغيير والثورات في الوطن العربي موقع الدراسات والأبحاث الاستراتيجية، <http://drkhalilhussein.blogspot.com>، نشر بتاريخ 18 أكتوبر 2018م
3. دوابه أشرف، محمد. (26-27 نوفمبر 2007م). التنمية البشرية من منظور إسلامي. بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الثالث، حول واقع التنمية البشرية في اقتصاديات البلدان الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر.
4. عزمي، بشارة. (2012م). في الثورة والقابلية للثورة، (ط1). بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
5. ضلوش، كمال، وكياس، عبد الرشيد (2015). قراءة سوسيو اقتصادية للتجربة الماليزية في القضاء على ظاهرة البطالة، مكتبة عين الجامعة، قسم الاقتصاد

- والبحوث الاقتصادية/pdf/42544/ebook.univeyes.com، تاريخ الزيارة 2021/08/20م
6. علي الدين، هلال، ونيفين، مسعد (2000م). النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
7. سنوسي، وحشية، (2014م). الحكم الراشد في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية المحلية-دراسة حالة بلدية البويرة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصادية المالية والبنوك، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة
8. وعيل، ميلود، (2014م). المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة الجزائر، مصر، السعودية، دراسة مقارنة خلال (1990-2010م)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3. الجزائر
9. ورشاني، شهناز، (2015م). الحكم الراشد ومتطلبات اصلاح الادارة المحلية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسية عامة وادارة محلية، جامعة محمد خيضر. بسكرة.
10. قاسم، حجاج. (2003م). العالمية والعولمة نحو عولمة انسانية وعالمية متعددة، جمعية التراث، غرداية. 2003م
11. رجب طيب، اردوغان. (2012)، الثورة الصامتة- حصاد التغير والتحول الديمقراطي في تركيا 2002-2012م، ترجمه من التركية، طارق عبد الجليل وأحمد سامي العايدي، (ط2). مجموعة عمل سياسات التحول الديمقراطي، اصدارات مستشارية النظام العام والأمن، رئاسة الجمهورية التركية
12. تقرير تحديات التنمية في الدول العربية، 2011م